Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021304

The 2023 Presidential Election in Nigeria: Mechanisms and Objectives

(1)Assistant Lecturer: Raad Khudair Salibi

Keywords:
Nigeria, residential Elections, Electoral Integrity, Political Competition, Democratic Transition, Governance

Received:4/1/2026
Accepted:12/4/2026
Available:22/6/2026

Abstract:
This study provides a comprehensive analysis of the 2023 presidential elections in Nigeria, examining their political, historical, and demographic context. It explores the structure of the Nigerian political and electoral system as a framework for understanding patterns of political competition and electoral behavior.
The research analyzes the main political actors and candidates, as well as the outcomes of the elections, highlighting key issues related to organization, voter participation, and transparency. It further evaluates the mechanisms implemented to enhance electoral integrity, including biometric voter registration updates, international observation missions, and administrative and security measures.
Adopting a descriptive-analytical approach, the study assesses the broader objectives pursued through the elections, particularly the consolidation of democratic practices, the peaceful transfer of power, and the promotion of political and social stability.
The study concludes that while the 2023 elections represent an important step in Nigeria's democratic trajectory, persistent structural and institutional challenges continue to shape electoral outcomes and limit the full realization of public aspirations.

(1) University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies (raad.k@cis.uobaghdad.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0005-6142-555X

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023: الأليات والاهداف

[1] م. م رعد خضير صليبي

المستخلص:

يشكّل هذا البحث دراسةً تحليليةً لتجربة الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023، حيث يسلّط الضوء على الخلفية السياسية والتاريخية والديمغرافية التي تؤطر العملية الانتخابية في البلاد. ويتناول البحث النظام السياسي والانتخابي النيجيري بوصفه مدخلًا لفهم طبيعة المنافسة السياسية وآلياتها.

كما يستعرض أهم القوى السياسية والمرشحين الذين شاركوا في الانتخابات، والنتائج التي أفضت إليها، مع التوقف عند أبرز الملاحظات التي رافقت العملية الانتخابية، سواء من حيث التنظيم، أو المشاركة، أو الشفافية. ويحلّل البحث الآليات التي تم اعتمادها لضمان نزاهة الانتخابات، مثل التحديث البيومتري لسجلات الناخبين، والمراقبة الدولية، والإجراءات الأمنية والإدارية.

إلى جانب ذلك، يتناول البحث الأهداف التي سعت الدولة إلى تحقيقها من خلال هذه الانتخابات، وفي مقدمتها ترسيخ الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويسعى البحث إلى تقديم فهم أعمق لديناميات التحول الديمقراطي في نيجيريا، من خلال تقييم مدى نجاح انتخابات 2023 في تحقيق التطلعات الشعبية ومواجهة التحديات المتعددة التي تعاني منها البلاد.

الكلمات المفتاحية: نيجيريا، الانتخابات، الاحزاب السياسية، الانتخابات الرئاسية

المقدمة:

تعدّ الانتخابات الرئاسية إحدى الركائز الأساسية لترسيخ الممارسات الديمقراطية في النظم السياسية المعاصرة، حيث تُعبّر عن الإرادة الشعبية وتُشكّل وسيلة سلمية لتداول السلطة ، وفي السياق الإفريقي، تبقى العملية الانتخابية محاطة بتحديات كبيرة تتعلق بالمصداقية، والنزاهة، والمشاركة الفعالة، لا سيّما في الدول ذات البُنى السياسية الهشة أو الخارجة من صراعات داخلية، كما هو الحال في نيجيريا، وتُعد نيجيريا من الدول الإفريقية ذات الثقل السياسي والديمغرافي والاقتصادي الكبير، حيث تحتل مكانة محورية في غرب إفريقيا خصوصًا، والقارة الإفريقية عمومًا ، ومع ذلك فإن المسار الديمقراطي فيها ظلّ متعثرًا بفعل مجموعة من العوامل مثل الانقلابات العسكرية في العقود الماضية، والتوترات الإثنية والدينية، والتفاوتات الاقتصادية، والفساد الإداري، ما جعل الانتخابات الرئاسية محطة اختبار حقيقية لإرادة التحول الديمقراطي في البلاد، شهدت نيجيريا في عام 2023 واحدة من أبرز محطاتها الانتخابية، وسط ترقّب داخلي وخارجي كبير ، فقد تم تنظيم الانتخابات في بيئة مشحونة بالتحديات الأمنية الناجمة عن نشاط الجماعات المسلحة في بعض المناطق، والضغوط الاقتصادية، والشكوك حول حيادية مؤسسات الدولة .

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تناوله لواحدة من أبرز التجارب الانتخابية في القارة الإفريقية، حيث تمثل نيجيريا نموذجًا لدولة تسعى لترسيخ أسس الديمقراطية وسط بيئة مليئة بالتحديات ، كما يكتسب البحث أهميته من خلال تسليطه الضوء على الأدوات التقنية والإجرائية التي استُخدمت لتعزيز نزاهة الانتخابات، ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف السياسية والحوكمة الرشيدة، وان الهدف الاساس من دراسة نتائج الانتخابات الرئاسية في نيجيريا هو فهم التنافس بين القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية ، وايضاً الاهمية تكمن في فهم دور المعارضة من الديمقراطية ، وتوضيح كيف تساهم الانقسامات الاثنية والدينية في تشكيل الخيارات الانتخابية وهو مهم لدراسة استقرار الديمقراطية في المجتمعات المتعددة الاثنيات والتي هي بحاجة الى ادارة التنوع.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل آليات الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023، وبيان أهدافها السياسية في إطار النظام الديمقراطي النيجيري، كما يسعى إلى تقييم مدى نزاهة العملية الانتخابية وتأثير نتائجها على الاستقرار السياسي وتوازن القوى داخل الدولة.

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في التساؤل المركزي الآتي:

إلى أي مدى ساهمت الآليات المعتمدة في الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023 في ضمان نزاهة العملية الانتخابية وتحقيق الأهداف الديمقراطية المرجوة؟

وما إثر التنافس الحزبي والانقسامات الاثنية والدينية على سلوك الناخبين ونتائج الانتخابات؟ والى اي حد انعكست نتائج الانتخابات النيجيرية على الاستقرار السياسي ومستقبل التحول الديمقراطي في نيجيريا؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من افتراض أن اعتماد آليات انتخابية متقدمة وشفافة، مثل استخدام التقنية البيومترية وإشراك المراقبين الدوليين، كان له أثر إيجابي في تقليل فرص التزوير وتعزيز شرعية النتائج، مما ساهم في تقريب البلاد من تحقيق أهدافها السياسية والديمقراطية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض وتحليل الإطار العام للانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023، مع التركيز على الآليات الإجرائية والتقنية والتنظيمية التي اعتمدتها الجهات الرسمية لضمان سير العملية الانتخابية بنزاهة وشفافية ، كما يُسهم هذا المنهج في تفسير النتائج وربطها بالسياق السياسي والاجتماعي المحيط، اما المنهج المتبع في هذا البحث هو منهج دراسة الحالة، فيُوظف لتسليط الضوء بشكل معمّق على التجربة النيجيرية بوصفها نموذجًا انتخابيًا إفريقيًا بارزًا، مما يتيح فهماً دقيقًا للظروف الخاصة التي أحاطت بالعملية الانتخابية في تلك الدولة

هيكلية البحث:

يتكوّن البحث من ثلاثة محاور رئيسة، على النحو الآتي:

المبحث الأول: نيجيريا – لمحة عامة

يشمل السياق السياسي والتاريخي والديمغرافي للبلاد، مع عرض للنظام السياسي والانتخابي.

المبحث الثاني: نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2023

يتناول أبرز المرشحين، الأحزاب السياسية، النتائج الرسمية، والملاحظات العامة حول سير العملية الانتخابية.

المبحث الثالث: الآليات المعتمدة والأهداف المرجوة من الانتخابات

يعرض الآليات التي جرى توظيفها لضمان نزاهة الانتخابات، مع تحليل الأهداف السياسية والاجتماعية المتوخاة.

المبحث الاول

"نيجيريا: لمحة عامة"

بموجب قانون صادر عن البرلمان البريطاني، أصبحت نيجيريا دولة مستقلة ضمن الكومنولث في 1 أكتوبر 1960 [1]، ودخلت في مرحلة من الحكم المدني استمرت حتى يناير عام 1966، حين أطاح انقلاب عسكري دموي بالنظام القائم بقيادة الجنرال (جونسون أغويي إيرونسي) ، وقد أسفر الانقلاب عن اغتيال رئيس الوزراء الأسبق (أبو بكر تفاوا بالاوا) ، إلى جانب عدد من القادة السياسيين البارزين، لا سيما من أبناء قبائل الهوسا في شمال البلاد ، وفي مايو من العام نفسه، قام النظام العسكري الجديد بإلغاء النظام الفيدرالي، وحلّ الأحزاب السياسية، معلنًا تحوّل نيجيريا من دولة اتحادية إلى كيان سياسي موحد يتبنى الحكم المركزي المباشر[2].

تحمل نيجيريا اسمها الرسمي "جمهورية نيجيريا الاتحادية" وهو اسم مشتق من نهر النيجر أحد أهم وأطول الأنهار التي تمر عبر البلاد، ويُعد شريانًا مائيًا حيويًا في غرب إفريقيا ، ولم يُعرف هذا الاسم إلا في أواخر القرن التاسع عشر، حينما بدأت قوى الاستعمار البريطاني بالسيطرة على المنطقة، والتي كانت تُعرف آنذاك بـ"بلاد السودان" أو "بلاد التكرور" ، أما اليوم، فقد أطلق عليها لقب" المارد الإفريقي " نظرًا لاتساع رقعتها الجغرافية، وتنوّع مواردها الطبيعية، ووفرة ثروتها البشرية التي تمنحها موقعًا استراتيجيًا بارزًا على الساحة الإفريقية والدولية [3] ، وتقع في غرب إفريقيا وعاصمتها (أبوجا) وسط البلاد[4]،يحدّ البلاد من الغرب جمهورية بنين وجمهورية الكاميرون، ومن الجنوب المحيط الأطلسي، ومن الشمال جمهورية النيجر وجمهورية تشاد [5]

[6]، تُعد نيجيريا دولة اتحادية تتكون من 36 ولاية بالإضافة إلى إقليم العاصمة الفيدرالية حيث توجد العاصمة أبوجا [7]، يُعتبر لاغوس أكبر مدينة نيجيرية من حيث عدد السكان، بل هي أكثر مدن القارة الإفريقية اكتظاظًا بالسكان، وتُصنف بين أبرز المدن الكبرى على مستوى العالم [8]، ويُقدَّر عدد سكان نيجيريا لعام 2026 بحوالي 242.4 مليون نسمة، مما يجعلها السادس أكثر دول العالم سكانًا، وتشكل حوالي 2.92%من سكان العالم [9].

وتتمتع نيجيريا بتنوع سكاني واجتماعي كبير يعكس تعدد وتركيب المجتمع النيجيري ، يعد هذا المجتمع مجتمعًا قبليًا بامتياز، حيث تعد القبيلة الوحدة الأساسية التي تشكل هويته، وتشير التركيبة السكانية في نيجيريا إلى تنوع اثني واضح، حيث تتوزع أكثر من 250 مجموعة عرقية في أنحاء البلاد ، وتُعد قبائل الهوسا والفولاني أكبر المكونات السكانية كما هو موضح في الجدول رقم (1) ، ويعكس هذا التنوع تحديًا كبيرًا أمام جهود بناء هوية وطنية موحدة، إذ أن الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل مجموعة أثرت في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي النيجيري عبر العقود الماضية [10].

جدول رقم (1) المكونات السكانية في نيجيريا

المجموعة الاثنية	النسبة المئوية من السكان	أماكن التركّز الجغرافي
الهوسا والفولاني	% 29	الجنوب الشرقي (ولايات إينوغو، أنامبرا، إيمو)
اليوربا	%21	الجنوب الغربي
الايجاو	%10	جنوب نيجيريا
الكانوري	% 4	الجنوب الغربي (ولاية إيدو)
الإيبيبيو	%4	المنطقة الوسطى (ولاية بينوي)
التيف	% 3	وسط نيجيريا
مجموعات اخرى	% 19	موزعة في مختلف البلاد

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Federal Research Division, Nigeria: A Country Study, Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1992.

اتسمت العلاقات بين هذه القبائل بصراعات دموية أودت بحياة الآلاف، نتيجة التنافس على السلطة أو بسبب خلافات تتعلق بالمصالح الاقتصادية، كما حدث في الحرب الأهلية التي اندلعت في منطقة بيافرا أواخر ستينيات القرن العشرين [11]، ويعكس التنوع اللغوي في نيجيريا التعددية الأثنية والثقافية التي تُميز المجتمع النيجيري، حيث تتوزع المجموعات العرقية على عدة أقاليم، ولكل منها لغة وهوية ثقافية خاصة [12]، ويوضح الجدول رقم (2) أهم المجموعات اللغوية والقبائل الرئيسية المرتبطة بها، إلى جانب أماكن تركزها الجغرافي.

جدول رقم (2) التوزيع اللغوي في نيجيريا

الأسرة اللغوية	اللغة	القبائل الرئيسية	المنطقة الجغرافية	ملاحظات
الأسرة التشادية الحامية	الهوسا	الهوسا	شمال نيجيريا	الأكثر انتشارًا، وتُستخدم كلغة رسمية في الشمال إلى جانب الإنجليزية.
الأسرة الأطلنطية الغربية	الفولاني	الفولاني	شمال نيجيريا	يشكلون مع الهوسا تكتلاً لغويًا وإثنيًا كبيرًا يُعرف بـ"الهوسا-فولاني".
الأسرة النيجر-كونغولية	اليوربا	اليوربا	جنوب غرب نيجيريا	لغة شائعة في الغرب، وتُعد من لغات البانتو.
الأسرة النيجر-كونغولية	الإيبو (Igbo)	الإيبو	جنوب شرق نيجيريا	تُقدَّر أعداد المتحدثين بها بـ 9 ملايين شخص تقريبًا.
لغات منعزلة أو محلية	متعددة	قبائل فرعية وأقليات	الجنوب الأوسط والجنوب	أكثر من 100 لغة، مما يزيد من التعددية اللغوية ويصعّب التوحيد الوطني.
اللغات العربية والعربية المحلية	الشوا	الشوا (عرب نيجيريا)	شمال شرق نيجيريا	أقلية لغوية لها امتدادات ثقافية مع العالم العربي.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: هيفاء احمد محمد، نيجيريا المجتمع والدولة، مجلة الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 80، 2010، ص 4-5.

نيجيريا تمتلك موارد طبيعية كبيرة جدا [13]، فبالنسبة للاقتصاد النيجيري فأن الزراعة هي اساس ذلك الاقتصاد قبل اكتشف النفط ، فكانت الزراعة تشكل 80 % من مجموع صادرات نيجيريا [14]، يُعد القطاع النفطي الركيزة الأساسية للاقتصاد النيجيري، إذ يشكل ما يقارب 95% من حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي ، ونظرًا لأهميته المحورية في رسم ملامح السياسة الوطنية[15]، فإن أي اضطراب أو أزمة تصيب هذا القطاع تُلقي بظلالها سلبًا على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة ، وتُعد الانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية، وإضرابات عمال النفط من أبرز التحديات السياسية والاجتماعية التي تهدد استمرارية هذا القطاع الحيوي وتُضعف فاعلية السياسة النفطية في نيجيريا، فضلا عن النفط هنالك الغاز الطبيعي والفحم والقصدير وكذلك المعادن ، وهنالك العشرات من المصانع المختلفة لمختلف النتاجات في نيجيريا [16] .

اولا: نظام الحكم في نيجيريا:

نظام الحكم في نيجيريا وفقاً للدستور النيجيري لعام 1999 تعتمد النظام الحكم الجمهوري الفدرالي الديمقراطي، الذي يقوم على الفصل بين السلطات (التنفيذية، التشريعية، القضائية) ويعتمد النظام الرئاسي، فأن "نيجيريا دولة ذات سيادة واحدة لا تتجزأ ولا تنحل، وتُعرف باسم جمهورية نيجيريا الاتحادية، وتكون دولة اتحادية تتألف من ولايات وإقليم العاصمة الفدرالية" ، وأن أحكام هذا الدستور هي العليا، ولا يجوز لأي قانون أو سلطة أن تناقضه [17].

أ- السلطة التنفيذية – رئاسة الجمهورية:

"يكون للجمهورية رئيس يتولى منصب رئيس الدولة، والرئيس التنفيذي للاتحاد، والقائد العام للقوات المسلحة [18]، ويبيّن الدستور أن الرئيس يُنتخب من قبل الشعب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط [19]، ويمنح الرئيس صلاحية تنفيذ القوانين وتمثيل الدولة في علاقاتها الداخلية والخارجية [20].

ب- السلطة التشريعية – الجمعية الوطنية:

تتكوّن من مجلسين الاول هو مجلس الشيوخ الذي يتكون من 109الاعضاء والثاني هو مجلس النواب الذي يتكون من 360عضوًا، وتُمنح الصلاحيات التشريعية في جمهورية نيجيريا الاتحادية للجمعية الوطنية، ويقوم البرلمان بسن القوانين، ومراقبة السلطة التنفيذية، والمصادقة على الميزانية [21].

ج- السلطة القضائية – القضاء الفدرالي:

"تُمنح السلطة القضائية للاتحاد إلى المحاكم التي يشير إليها هذا القسم وتشمل هذه المحاكم :**المحكمة العليا، محكمة الاستئناف، محاكم فدرالية** ومحاكم الولايات، ويتم تعيين القضاة من قبل الرئيس بالتشاور مع مجلس القضاء الوطني لضمان استقلالية القضاء [22].

ثانيا: تشكيل الاحزاب السياسية في نيجيريا:

شهدت نيجيريا خلال ثلاثينيات القرن العشرين نشوء جماعات وأحزاب دائمة، هدفت إلى تحقيق مصالح إثنية وقومية في ظل قوانين استعمارية، حيث أعاق الخلاف بين الأقاليم النيجيرية تشكيل حزب وطني حقيقي، ما أدى إلى ظهور أحزاب ذات أهداف أثنية، فقبل الاستقلال برزت أحزاب مثل "المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون في الشرق، ومجموعة العمل في الغرب، ومؤتمر الشعوب الشمالية في الشمال، وخلال الفترة (1944–1966)، لعب الزعماء السياسيون أدواراً محورية، مثل أوبافيمي أولوو، وأزكويي، وأبو بكر تفاوا باليوا ، وقد اتسمت هذه المرحلة بالتحالفات الإقليمية بهدف تحقيق الأغلبية في المجالس الفيدرالية، كما حدث في انتخابات عام 1959، التي لم يفز فيها أي حزب بالأغلبية المطلقة، مما قاد إلى تحالف بين حزبي (المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون، ثم لاحقًا أصبح المجلس الوطني لنيجيريا والمواطنين) و (مؤتمر شعب الشمال) وتسلم باليوا رئاسة الوزراء وأزكويي منصب رئيس الدولة الشرفي بعد إعلان الجمهورية عام 1963، ولكن هذه المرحلة لم تخلُ من الصراعات السياسية والطائفية، والتي أسهمت في اندلاع الحرب الأهلية عام 1967، وتبع ذلك تدخل عسكري في الحكم استمر حتى نهاية السبعينيات، وأدى إلى حل الأحزاب السياسية، مع العودة إلى الحكم المدني في عام 1979، ظهرت أحزاب جديدة مثل الحزب الجمهوري الوطني والحزب التقدمي، إلا أن هذه المرحلة لم تدم طويلاً، إذ أطاح انقلاب عسكري في عام 1983 بالحكم المدني ، وفي مطلع التسعينيات، تأسس الحزب الاجتماعي الديمقراطي كحزب وطني، وتم ترشيح مشهود أبايولا عنه في انتخابات 1993، التي ألغيت نتائجها من قبل النظام العسكري بقيادة الجنرال إبراهيم بابانغيدا، رغم فوزه بها، ، وفي 1998، تأسس حزب الشعب الديمقراطي بقيادة جنرالات سابقين مثل أولوسيغون أوباسانجو، الذي فاز في انتخابات 1999، واستمر في الحكم حتى 2007، متولياً فترتين رئاسيتين، وسط انقسامات داخلية وحراك سياسي انتهى بولادة تحالف مؤتمر كل التقدميين في عام 2013، الذي ضم عدد من الاحزاب ، وقد فاز حزب APC في انتخابات 2015 بقيادة محمد بخاري، مما أنهى هيمنة حزب الشعب الديمقراطي على الحكم، إلا أن الانشقاقات السياسية والتنقل بين الأحزاب استمر، حيث انتقل مرشح الرئاسة في انتخابات 2023 بيتر أوبي من حزب الشعب الديمقراطي إلى حزب العمال، بعد أن واجه صعوبة في الحصول على التذكرة الرئاسية داخل حزبه السابق[23].

وتعكس هذه التحولات غياب الأيديولوجيا الثابتة، وتفشي ظاهرة الانتقال بين الأحزاب لأغراض انتخابية، مما أضعف الالتزام السياسي، وعزز نفوذ القوى التقليدية والدينية، إلى جانب تصاعد نشاط الجماعات المسلحة والتطرف الإثني والديني، كما ساهمت ما تُعرف بـ"العرّابون السياسيون في توجيه السياسة النيجيرية بما يخدم مصالحهم.

المبحث الثاني

نتائج الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023

المحور الاول: نتائج الانتخابات:

جرت الانتخابات في 25 / 2 / 2023 حيث كانت سابع انتخابات رئاسية منذ الحكم المدني كما هو موضح في الجدول رقم (3)، الديمقراطي في عام 1999، وكان عدد المرشحين هم 18 اسماً من احزاب سياسية مختلفة، كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول رقم (3) الانتخابات الرئاسية في نيجيريا(1959 – 2023)

السنة	الانتخابات نوع	ملاحظات
1999	انتخابات رئاسية	**بداية الجمهورية الرابعة، انتخاب أوليسيغون أوباسانجو**
2003	انتخابات رئاسية	**إعادة انتخاب أوباسانجو، وسط اتهامات بالتزوير**
2007	انتخابات رئاسية	**فوز أومارو يار أدوا، شهدت انتقادات واسعة لنزاهتها**
2011	انتخابات رئاسية	**انتخاب جودلاك جوناثان، تحسّن نسبي في نزاهة الانتخابات**
2015	انتخابات رئاسية	**فوز محمد بخاري، أول انتقال سلمي للسلطة من حزب إلى آخر**
2019	انتخابات رئاسية	**إعادة انتخاب محمد بخاري**
2023	انتخابات رئاسية	**فوز بولا تينوبو من حزب المؤتمر التقدمي**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: Independent National Electoral Commission , 2023 Presidential Election Results, INEC Nigeria, 2023, https://www.inecelectionresults.ng.

الجدول رقم (4) "نتائج الأحزاب في الانتخابات الرئاسية النيجيرية 2023 حسب عدد الأصوات"

ت	الحزب	عدد الاصوات	مرشح الحزب للرئاسة
1	حزب المؤتمر التقدمي الشامل (APC)	8,794,726	بولا أحمد تينوبو
2	حزب الشعب الديمقراطي (PDP)	6,984,520	أتيكو أبو بكر
3	حزب العمال (LP)	6,101,533	بيتر أوبي
4	حزب الشعب النيجيري الجديد (NNPP)	1,496,687	ربيعو موسى كوانكواسو
5	حزب المؤتمر الديمقراطي الأفريقي (ADC)	81,919	دوم إبي كاتشيكو
6	حزب الشعب الثوري (PRP)	72,144	كولا أباديمي
7	حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي (SDP)	80,267	أديولي أديبويغا
8	حزب زينيث لابور (ZLP)	77,665	دان نوالا
9	حزب التحالف التقدمي (APGA)	61,966	بيتر أومي
10	حزب الشباب التقدمي (YPP)	60,600	مالك أدوكوي
11	حزب التحالف من أجل الديمقراطية (ADP)	43,924	يوسف ياباجي ساني
12	حزب التحالف من أجل التقدم (APP)	12,839	أوسيتا إيزوناسا
13	حزب التحالف من أجل التغيير (AAC)	14,608	أوموبلي شوور
14	حزب التحالف من أجل التقدم (AA)	14,542	توكبي فاشوا
15	حزب التحالف من أجل الديمقراطية (A)	61,014	أديبايو أديليكي
16	حزب التحالف من أجل التقدم (APM)	25,961	تشارلز أوجي
17	حزب التحالف من أجل التقدم (NRM)	24,869	فيليكس أوساكا
18	حزب التحالف من أجل التقدم (BP)	16,156	نيكولاس فيلكس

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Independent National Electoral Commission, 2023 Presidential Election Results, INEC Nigeria, 2023, https://www.inecelectionresults.ng.

وقد برز اربعة اسماء فقط كأسماء رئيسية في السباق الانتخابي ، بينما اقتصر التنافس الفعلي على ثلاثة منهم ممن امتلكوا فرصًا واقعية للفوز، وهم: بولا أحمد تينوبو، مرشح الحزب الحاكم "حزب المؤتمر التقدمي الشامل" ، وأتيكو أبوبكر، مرشح "حزب الشعب الديمقراطي المعارض، الذي حكم البلاد منذ بداية الجمهورية الرابعة في عام 1999 وحتى عام 2015، بالإضافة إلى بيتر أوبي، مرشح "حزب العمال، ورابيو موسى كوانكواسو، عن "حزب الشعب النيجيري الجديد، وقد أمضى هؤلاء المرشحون قرابة خمسة أشهر يجوبون أنحاء البلاد في حملات انتخابية مكثفة، تخللتها وعود سياسية وتبادل للاتهامات والانتقادات الحادة فيما بينهم، غير أن تحليل بياناتهم الانتخابية يكشف أن معظمهم لم يقدم طرحًا جديدًا يميّزه عن الآخرين، بل اتفقوا جميعًا – بشكل أو بآخر – على ضرورة تغيير مسار نيجيريا نحو الأفضل في ظل التحديات القائمة، وقد تكررت

مضامين برامجهم السياسية بشكل ملحوظ، حيث تمحورت حول قضايا أساسية مثل تعزيز الوحدة الوطنية، وتحقيق الأمن، وإنعاش الاقتصاد، وبناء نظام حكم عادل يوفر فرصًا متساوية لجميع المواطنين بغض النظر عن خلفياتهم أو معتقداتهم [24] ، وقد فاز بهذه الانتخابات حزب المؤتمر التقدمي بنسبة 36% من مجموع اصوات الناخبين في نيجيريا كما هو موضح في الجدول رقم (5) ، يذكر أن النظام السياسي في نيجيريا هو نظام قائم على التعددية الحزبية ، حيث تشكل الاحزاب السياسية البنيان الحزبي في نيجيريا [25].

جدول رقم (5)"نتائج الأحزاب في الانتخابات الرئاسية النيجيرية 2023 "النسبة المئوية

ت	الاحزاب	النسبة المئوية من الأصوات
1	حزب المؤتمر التقدمي(APC)	**36.61%**
2	حزب الشعب الديمقراطي(PDP)	**29.07%**
3	حزب العمال(LP)	**25.40%**
4	حزب الشعب النيجيري الجديد(NNPP)	**6.23%**
5	احزاب أخرى	**2.59%**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Independent National Electoral Commission (INEC)، (2024)، 2023 general election report. Independent National Electoral Commission: https://linksshortcut.com/aRTRn

وقد أثارت الانتخابات الرئاسية النيجيرية لعام 2023 جدلاً واسعًا حول مصداقيتها، نتيجة ما اعتبرته الاحزاب المعارضة إخفاقًا مؤسسيًا في الالتزام بالمعايير الرقمية المعلنة سلفًا، ولا سيما تعطّل منصة نقل النتائج (iReV) ، هذا القصور (برأيهم) في الأداء الانتخابي أدى إلى تقويض مبدأ الشفافية، وفتح المجال أمام الطعن بنزاهة النتائج، مما يشي بوجود خلل بنيوي في البنية التكنولوجية للهيئة الانتخابية، ويضع علامات استفهام حول الاستقلالية الإدارية، وقوبلت نتائج الانتخابات برفض علني من أبرز القوى المعارضة، لا سيما حزب الشعب الديمقراطي وحزب العمال ، اللذين عبّرا عن اعتراضهما المؤسسي من خلال الانسحاب من مراكز الفرز، وتقديم طعون قانونية ، كما أصدرت منظمات المجتمع المدني تقارير شككت بشرعية العملية، استنادًا إلى معايير المراقبة الدولية، مما عزّز السردية القائمة على افتقار العملية إلى النزاهة والعدالة الإجرائية، وبالتالي الطعن بالشرعية السياسية للرئيس المنتخب [26] .

المحور الثاني: اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وعملية الاقتراع في نيجيريا

تمثل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الركيزة الأساسية لتنظيم العملية الانتخابية في نيجيريا، حيث تتحمل مسؤولية إدارة التسجيل الانتخابي وتنظيم الحملات الانتخابية والإشراف على الاقتراع وإعلان النتائج، وان أداء اللجنة يؤثر بشكل مباشر على مستوى الثقة في النظام الديمقراطي وقدرته على تحقيق التمثيل العادل، وتواجه اللجنة تحديات هيكلية وتقنية تتمثل في ضعف البنية التحتية والموارد اللازمة لضمان سير العمليات الانتخابية بسلاسة، مما يؤدي إلى تأخير أو أخطاء في تسجيل الناخبين وإدارة مراكز الاقتراع، وتؤثر الضغوط السياسية التي تمارسها الأحزاب المختلفة على استقلالية اللجنة، مما يثير مخاوف حول حياديتها وموضوعية عملها، كما ترتبط الانتخابات في نيجيريا بمخاطر أمنية متزايدة، خاصة في المناطق التي تعاني من نزاعات عرقية أو عنف مسلح، حيث تؤدي هذه الظروف إلى حدوث حالات تخويف وتأثير على حرية الناخبين في ممارسة حقهم، اما بالنسبة الى التقنيات الحديثة المستخدمة في الانتخابات مثل الأجهزة البيومترية للتسجيل والتصويت الإلكتروني ساهمت في تقليل حالات التزوير والاحتيال، مما عزز من مصداقية العملية الانتخابية ، كذلك مشاركة منظمات المجتمع المدني والمراقبين الدوليين شكلت عامل ضغط إيجابي لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين استقلالية اللجنة وتعزيز قدراتها الفنية والتنظيمية يعد أمرًا ضروريًا لترسيخ الديمقراطية في نيجيريا، إذ لا يمكن تحقيق تداول سلمي للسلطة إلا من خلال انتخابات نزيهة تعكس إرادة الشعب وتمكنه من المشاركة الفعالة في صنع القرار [27].

وقد شهدت الانتخابات النيجيرية لعام 2023 تصاعدًا في حوادث العنف الانتخابي التي استهدفت موظفي المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات، فقد تعرّض هؤلاء الموظفون لاعتداءات ممنهجة تهدف إلى تعطيل العملية الانتخابية، وتمثلت في مهاجمة مكاتب المفوضية، وسرقة مواد الاقتراع، بما في ذلك أوراق التصويت وصناديق الاقتراع، إلى جانب تهديد الموظفين وإحراق المراكز الانتخابية ، كما شملت الاعتداءات عرقلة توزيع بطاقات الناخبين، واختطاف أو تغييب عدد من العاملين[28]، وقد رصد مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح (ACLED) نحو 44 حادثة عنف استهدفت موظفي المفوضية خلال الفترة من فبراير 2021 حتى عام 2023 ، وبمقارنة هذه الأرقام مع انتخابات عام 2019، يتضح أن الانتخابات الأخيرة شهدت تصاعدًا ملحوظًا في حدة العنف ، ففي عام 2019 سُجلت 11 حادثة عنف فقط ضد موظفي المفوضية، مقابل 23 حادثة في انتخابات 2023، مما يشير إلى تفاقم التحديات الأمنية التي تواجه العملية الانتخابية في نيجيريا[29].

جدول رقم (6) تطور تحقيق الأهداف في الانتخابات الرئاسية النيجيرية (2015–2023)

المؤشر التحليلي	2015	2019	2023	الاتجاه العام
الهدف المعلن: مكافحة الفساد	شعار رئيسي لحملة Muhammadu Buhari	استمرار الخطاب مع نتائج محدودة	تراجع أولوية الشعار لصالح الاقتصاد	تراجع نسبي في الإنجاز الفعلي
الهدف: تعزيز الأمن (مكافحة بوكو حرام)	تقدم عسكري نسبي ضد بوكو حرام	استمرار التهديدات الأمنية	توسع التحديات الأمنية (عصابات، نزاعات داخلية)	إنجاز جزئي ثم تراجع
الهدف: تحسين الاقتصاد	وعود بالإصلاح	ركود اقتصادي وتضخم	أزمات عملة وارتفاع بطالة	تراجع واضح
مستوى التنافسية الحزبية	ثنائيةAPC–PDP	استمرار الثنائية	صعود Labour Party وتعددية أكبر	تطور إيجابي في التعددية
نسبة المشاركة الشعبية	43%	35%	27%	تراجع مستمر
الشفافية والثقة بالعملية الانتخابية	تحسن نسبي وانتقال سلمي	اتهامات بالمخالفات	جدل حول النظام الإلكتروني	تراجع في الثقة
ترسيخ الديمقراطية	أول انتقال سلمي بين حزبين	استقرار مؤسسي	انقسام سياسي أوسع	استقرار مع تحديات متزايدة

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Independent National Electoral Commission (INEC). (n.d.). *Election results*. Retrieved February 20, 2026, from https://www.inecnigeria.org/election-results/

المبحث الثالث

الآليات المعتمدة والأهداف المرجوة من الانتخابات

شهدت الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023 تطورًا نوعيًا من حيث البنية التنظيمية والآليات المتبعة، في محاولة لتعزيز الشفافية والنزاهة، وتقليل احتمالات التزوير والتلاعب، التي لطالما رافقت العمليات الانتخابية السابقة في البلاد ، وجاءت هذه الانتخابات في سياق داخلي يتسم بتعقيدات أمنية واقتصادية، وفي ظل ضغوط إقليمية ودولية على نيجيريا لتقديم نموذج ديمقراطي مستقر في غرب إفريقيا، الأمر الذي جعل من هذه الانتخابات اختبارًا مهمًا لقدرة المؤسسات النيجيرية على إدارة العملية الانتخابية وفق المعايير الديمقراطية[30].

المحور الاول: الآليات التنظيمية والإجرائية

1- تحديث السجل الانتخابي باستخدام التكنولوجيا البيومترية

عملت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (INEC) على استخدام نظام التحقق البيومتري المعروف بـــ BVAS – Bimodal Voter Accreditation System) وهو نظام مزدوج يعتمد على بصمة الإبهام والصورة الشخصية، ويهدف إلى التحقق من هوية الناخبين ومنع التكرار أو الانتحال، هذا التطور التقني ساهم في تقليص فجوة الثقة بين الناخبين والنظام الانتخابي، إذ أصبح من الصعب التلاعب بأسماء وهمية أو إعادة التصويت، ما رفع من نسبة القبول المجتمعي بنتائج الانتخابات (31).

2- تنظيم عملية ترشيح الأحزاب السياسية

خضعت عملية قبول المرشحين الرئاسيين لسلسلة من الإجراءات القانونية والتنظيمية، شملت تدقيق المؤهلات، والفصل في الطعون القانونية، والتأكد من التزام الأحزاب بالانتخابات التمهيدية الداخلية وفق القوانين، وقد أتاح ذلك مشاركة مرشحين يمثلون تنوعًا سياسيًا، شمل أحزابًا تقليدية كـ "مؤتمر جميع التقدميين"(APC) ، وحزب "الشعب الديمقراطي"(PDP) ، إلى جانب أحزاب ناشئة كـ "حزب العمال"(LP) ، ما شكّل تحولًا ملحوظًا في خارطة التنافس السياسي [32].

3- توزيع مراكز الاقتراع وفق اعتبارات جغرافية وأمنية

قامت لجنة الانتخابات باعتماد خطة توزيع مراكز الاقتراع بناءً على التوزيع السكاني والجغرافي للولايات، مع مراعاة المناطق الساخنة أمنيًا، خاصة في ولايات الشمال الشرقي التي تعاني من تمرد جماعة "بوكو حرام". وقد صاحبت العملية جهود لوجستية لتوزيع المواد الانتخابية، وتأمين المراكز من خلال التنسيق مع الأجهزة الأمنية، مما قلّل من احتمالات تعطيل التصويت أو الاستيلاء على مراكز الاقتراع من قبل جماعات مسلحة [33].

4- إشراك المراقبين الدوليين والمحليين

حظيت الانتخابات برقابة واسعة من قبل منظمات دولية مثل الاتحاد الإفريقي، ومجموعة دول غرب إفريقيا (إيكواس)، والاتحاد الأوروبي، إلى جانب منظمات نيجيرية أهلية. قدمت هذه البعثات تقارير أولية تشيد بجوانب الشفافية والتنظيم، لكنها في الوقت نفسه رصدت بعض الإشكاليات كالتأخير في نقل المواد الانتخابية لبعض المناطق، مما يعكس تحديات لوجستية قائمة [34].

5- إعلان النتائج ضمن إطار قانوني منضبط

أُعلن عن النتائج تباعًا من قبل اللجنة الوطنية عبر منصاتها الرسمية، مع إتاحة المجال للطعن أمام المحاكم. وعلى الرغم من احتجاجات بعض الأحزاب، مثل حزب العمال الذي طعن في نزاهة النتائج، فإن مجمل العملية سارت ضمن الإطار الدستوري والقانوني، ولم تشهد البلاد احتجاجات عنيفة واسعة كالتي حدثت في تجارب سابقة [35].

المحور الثاني: الأهداف الاستراتيجية والسياسية

1- ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة

شكلت هذه الانتخابات لحظة اختبار حقيقية لالتزام النظام السياسي النيجيري بمبدأ التداول السلمي، خصوصًا وأن الرئيس المنتهية ولايته محمد بخاري التزم بعدم الترشح، وشهدت البلاد أول تجربة لتغيير السلطة بدون أزمات انتقالية حادة. يُعد هذا التحول إنجازًا مهمًا في السياق الإفريقي الذي يعاني من ظاهرة "تمديد الحكم" أو "تعديل الدساتير" لإطالة فترات الرئاسة [36].

2- تعزيز مشروعية النظام الديمقراطي

جاءت هذه الانتخابات في وقت تتراجع فيه ثقة المواطن النيجيري بالمؤسسات السياسية بسبب تفشي الفساد وسوء الإدارة. لذلك، سعت الحكومة إلى إعادة بناء الثقة من خلال عملية انتخابية تعددية وشفافة، تضمن تمثيلًا حقيقيًا لإرادة الشعب، وتسهم في تجديد الشرعية السياسية للنظام الحاكم [37].

3- اختيار قيادة إصلاحية

برزت قضايا الإصلاح الاقتصادي، وتحسين الأمن، ومحاربة الفساد، كعناوين مركزية في البرامج الانتخابية للمرشحين، خصوصًا مع تفاقم الأزمات المالية، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع قيمة العملة المحلية (النايرا) وقد تعهد الرئيس الفائز بول تينوبو باتخاذ خطوات فورية لمعالجة هذه التحديات

4-تعميق الوحدة الوطنية وتوسيع قاعدة التمثيل

في ظل التعدد الإثني والديني واللغوي الذي يميز نيجيريا، تمثل الانتخابات فرصة لإعادة دمج كافة المكونات المجتمعية ضمن عملية سياسية موحدة، وتجاوز الخطابات الانفصالية والإقليمية التي تغذي النزاعات في مناطق مثل بيافرا والنيجر دلتا. ويُعد هذا الهدف أساسيًا لتحقيق استقرار مستدام.

5-توطيد الثقافة الديمقراطية على المدى الطويل

تهدف الانتخابات أيضًا إلى تعزيز ثقافة المشاركة السياسية، واحترام المؤسسات، والاحتكام إلى القانون، بدلاً من اللجوء للعنف أو الوساطات العسكرية، وهو ما يشكل ركيزة لاستقرار النظام السياسي النيجيري مستقبلًا [38].

الخاتمة:

مثّلت الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023 محطة محورية في المسار الديمقراطي للدولة، نظراً لما تخللها من تحديات لوجستية، وأزمات أمنية، وتنافس سياسي حاد بين مرشحين يمثلون قوى اجتماعية وسياسية متعددة، في سياق إقليمي يتسم بتقلبات سياسية وأمنية متزايدة في غرب أفريقيا، وقد أظهرت هذه الانتخابات حجم التعقيدات المرتبطة بإدارة عملية انتخابية في دولة تُعدّ الأكبر سكانًا في القارة الأفريقية، من حيث التنوع الإثني والديني والجغرافي، وما يرافق ذلك من حساسيات سياسية واجتماعية، ورغم الانتقادات التي وُجّهت إلى المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات في نيجيريا بشأن الجوانب الفنية والتنظيمية لسير العملية الانتخابية، ولا سيما ما تعلق باستخدام التكنولوجيا ونقل النتائج، فإن الانتخابات عكست في الوقت نفسه درجة من الحيوية السياسية والمشاركة الشعبية الواسعة، خاصة لدى فئة الشباب الذين برزوا بوصفهم فاعلاً أساسياً في إعادة تشكيل المشهد السياسي، فقد أسهم ارتفاع الوعي السياسي، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، في تعزيز الرقابة المجتمعية على الأداء الانتخابي، وفي رفع سقف التوقعات الشعبية تجاه الشفافية والمساءلة.

كما كشفت الانتخابات عن تحولات مهمة في بنية التنافس الحزبي، مع بروز قوى سياسية جديدة حاولت كسر احتكار الأحزاب التقليدية للسلطة، الأمر الذي يشير إلى بداية إعادة رسم ملامح النظام الحزبي في البلاد. وقد عكست نتائج الاقتراع وجود رغبة مجتمعية في التغيير والإصلاح، سواء على مستوى تحسين الأداء الاقتصادي، أو معالجة التحديات الأمنية، أو مكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد، وعليه فإن مستقبل الديمقراطية في نيجيريا يظل مرهوناً بقدرة المؤسسات الدستورية على استيعاب هذه التحولات، وتعزيز استقلالية الهيئات الانتخابية، وترسيخ سيادة القانون، وضمان تكافؤ الفرص بين الفاعلين السياسيين. كما يتطلب الأمر تطوير الأطر القانونية والتنظيمية بما يضمن نزاهة العمليات الانتخابية مستقبلاً، ويعزز ثقة المواطنين بالعملية الديمقراطية، وفي المحصلة تمثل انتخابات 2023 اختباراً حقيقياً لمدى نضج التجربة الديمقراطية النيجيرية؛ فهي لم تكن مجرد تنافس على السلطة، بل كانت مؤشراً على دينامية المجتمع السياسي، وعلى سعي الدولة إلى تحقيق معادلة دقيقة بين الاستقرار السياسي والانفتاح الديمقراطي، ومن ثم فإن ترسيخ مسار ديمقراطي مستدام يظل خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز مكانة نيجيريا إقليمياً ودولياً.

الاستنتاجات:

1. كشفت الانتخابات الرئاسية في نيجيريا لعام 2023 عن تطور ملحوظ في الآليات الانتخابية، خاصة من خلال اعتماد التكنولوجيا في عملية التسجيل ونقل النتائج، رغم التحديات الفنية التي واجهت التنفيذ.
2. أكدت التجربة الانتخابية أن استقلالية المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات في نيجيريا تمثل حجر الزاوية في تعزيز مصداقية العملية الديمقراطية، إلا أن مستوى الثقة الشعبية ما يزال مرتبطاً بمدى الشفافية والسرعة في إعلان النتائج.
3. أن الهدف الأساسي لم يكن فقط التداول السلمي للسلطة، بل أيضاً إعادة ترتيب التوازنات السياسية داخل النظام الحزبي، في ظل بروز قوى سياسية جديدة تنافس الأحزاب التقليدية.
4. أظهرت النتائج أن المشاركة الشبابية أصبحت عاملاً مؤثراً في توجيه المسار السياسي، ما يعكس تحولاً في الوعي السياسي واتساع دائرة الاهتمام بالشأن العام.
5. بيّنت الانتخابات أن الاستقرار السياسي في نيجيريا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة النظام الانتخابي على إدارة التنوع الإثني والديني والجغرافي بصورة عادلة ومتوازنة.
6. أن نجاح الأهداف الديمقراطية للانتخابات مستقبلاً يتوقف على إصلاح الآليات الإجرائية، وتعزيز الرقابة القانونية، وضمان تكافؤ الفرص بين المتنافسين.

---

[1] Federal Research Division, Library of Congress, Nigeria: A Country Study, 5th ed., ed. Helen Chapin Metz (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1992),p47-48.

[2] علاء جبار احمد ، نيجيريا بين تحدي طالبان ودوامة العنف الطائفي ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد 80 ، المجلد 19 ، 2020 ، 264.

[3] عمار حميد ياسين ، مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد، ط1 ، 2011 ، ص15.

[4] هيفاء احمد محمد ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا : دراسة في حركة دلتا نهر النيجر ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد ،46 ،2010 ، ص 96 .

[5] Emmanuel Ikechi Onah, "Nigeria: A Country Profile," Journal of International Studies 10 (2014), 151.

[6] جودة حسنين جودة ، جغرافية افريقيا الاقليمية ، ط9 ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، 1996 ، ص 312 .

[7] المادة (2 ، فق1) ، دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999.

[8] محمد علي المسعودي، علاء محمد علي المسعودي ، نيجيريا والتنافس الدولي فيها ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، عدد خاص ، 2023 ، ص 321.

[9] United Nations Population Fund (UNFPA), World Population Dashboard – Nigeria, based on United Nations Population Division estimates, latest available update

[10] ازهار محمد عيلان ، الممارسة الانتخابية المعاصرة في افريقيا (2007-2009) ، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 98 ،2009 ، ص32.

[11] آمد ممد جالو ، دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة نيجيريا ، مجلة قراءات افريقية ، المملكة العربية السعودية ، العدد 25 ، 2015 ، ص 44.

[12] National Open University of Nigeria, Geography of Nigeria, National Open University Press, Lagos, 1st ed., 2013, p. 15-22.

[13] دريدي محمد مختار ، سمية رمدوم ، اثر امتلاك بعض دول شرق وغرب افريقيا للموارد الطبيعية على مبادلاتها التجارية مع تركيا ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، جامعة الجزائر، العدد 23 ، 2018 ، ص 357.

[14] اياد عبد الكريم ، السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا (1968-2003) نيجيريا انموذجاً ، سلسلة دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 76 ، 2005 ،ص 61-63.

[15]Akinsanya, A., Geography of Nigeria, self-published, 1st ed., 2020, p. 19-23.

[16] اياد عبد الكريم مجيد ، سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح) ، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد 38 ، المجلد 10 ، 2008، ص 167.

[17] المادة (2) دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999.

[18]المادة (130) دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999.

[19]المادة (135) دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999.

[20]المادة (5 فق 1) دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999.

فق 1) دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 4.1999[21]المادة (

[22]المادة (6 فق 1) دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999.

[23] حكيم ألادي نجم الدين ، المشهد السياسي في نيجيريا : الخارطة الحزبية والانتشار الجيو-إثني ورئاسات عام 2023 ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 2023 ، ص 11-14.

[24] حكيم ألادي نجم الدين ، نتائج رئاسيات 2023 ، النيجيرية وتحديات المرحلة القادمة ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ، 2023 ، ص 8-9.

[25] اياد عبد الكريم مجيد ، الممارسة الانتخابية المعاصرة ومستقبل الديمقراطية في افريقيا نيجيريا وانغولا انموذجا ، سلسلة دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية ، العدد 98 ، 2009 ، ص70.

[26]Fasakin Akinbode, "Nigeria's 2023 Presidential Elections: The Question of Legitimacy for the Tinubu Administration." Journal of African Elections, vol. 22, no. 2, 2023, pp. 97-117.

[27]Adejumobi, Said, "INEC and the Electoral Process," In Governance and Politics in Post-Military Nigeria, edited by Said Adejumobi, Palgrave Macmillan, 2010, pp. 89-124.

[28] رانيا حسين خفاجة ، العنف الانتخابي في نيجيريا منذ عام 2015 الانماط والاسباب ، مجلة الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ،كلية الدراسات الأفريقية العليا ، المجلد 45 ، العدد 4 ، 2023 ، ص 677.

[29]Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), Political Violence and the 2023 Nigerian Election, 2023, available at: https://linksshortcut.com/Mdtfd

[30]Independent National Electoral Commission (INEC)، Report on the 2023 General Elections. Abuja: INEC, 2024, pp. 12-15.

[31]European Union Election Observation Mission (EU EOM)،Final Report: Nigeria General Elections 2023، Brussels: European Union, 2023, pp. 18-22.

[32]International Crisis Group (ICG)، Mitigating Violence Risks in Nigeria's 2023 Elections، Africa Report No. 311, 2023, pp. 5-9.

[33]National Democratic Institute (NDI) & International Republican Institute (IRI)، Nigeria 2023 International Election Observation Mission: Final Report، Washington, DC: NDI & IRI, 2023, pp. 10-14.

(34)The Carter Center، Preliminary Statement on Nigeria's 2023 Presidential Elections. Atlanta: The Carter Center, 2023, pp. 3–5.

(35)United Nations Development Programme (UNDP)، Assessment Report on Electoral Governance in Nigeria، UNDP Reports, 2023, pp. 7–11.

(36)Freedom House،Nigeria Country Report 2023 – Freedom in the World Index، Freedom House, pp. 4–6.

(37)Adebayo, Wale. Democracy and Prebendal Politics in Nigeria: From Military Rule to Democratic Transition. London: Routledge, 2022, pp. 45–50.

(38)Vanguard Nigeria. "Tinubu Pledges Economic Reforms and Anti-Corruption Agenda." Vanguard, March 2023, p. 2.

Sources

First: Constitutions

1. The 1999 Constitution of the Federal Republic of Nigeria

Second, books

1. ,Ammar Hamid Yassin, *Problems of National Unity in Nigeria*, Al-Farahidi Publishing and Distribution Baghdad, 1st ed., 2011.
2. ,Ammar Hamid Yassin, *Problems of National Unity in Nigeria*, Al-Farahidi Publishing and Distribution Baghdad, 1st ed., 2011.

Third: Magazines and Periodicals

1. Amad Mamad Jallo, "The Postcolonial State in Africa: The Case of Nigeria" ,African Readings Journal, Saudi Arabia, Issue 25, 2015.
2. Strategic Studies,(Azhar Muhammad Ailan, "Contemporary Electoral Practices in Africa (2007–2009 Series, Center for International Studies, University of Baghdad, No. 98, 2009.
3. Alaa Jabbar Ahmed, "Nigeria Between the Taliban Challenge and the Vortex of Sectarian Violence" Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of, Baghdad, Issue 80, Volume 19, 2020.
4. Iyad Abdulkarim, "Iraqi Foreign Policy Toward Africa (1968–2003): Nigeria as a Case Study" Strategic, Studies Series, University of Baghdad, Center for Strategic and International Studies, No. 76, 2005.
5. Iyad Abdulkarim Majid, "Contemporary Electoral Practices and the Future of Democracy in Africa: Nigeria and Angola as Case Studies" Strategic Studies Series, University of Baghdad, Center for Strategic and, Regional Studies, No. 98, 2009.
6. Iyad Abdulkarim Majid, "Nigeria's Oil Policy (Reality and Ambition)" ,Journal of International Studies, University of Baghdad, Center for Strategic and International Studies, Issue 38, Volume 10, 2008.

7. Mohammed Ali Al-Masoudi, Alaa Mohammed Ali Al-Masoudi, "Nigeria and International Competition Within It"Kirkuk University Journal of Humanities, Special Issue, 2023,.
8. Rania Hussein Khafaga, "Electoral Violence in Nigeria Since 2015: Patterns and Causes" Journal of, African Studies, Cairo University, Faculty of Higher African Studies, Vol. 45, No. 4, 2023.
9. Hakim Aladi Najmuddin, "Results of the 2023 Presidential Election: Nigeria and the Challenges of the Coming Phase," King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 2023.

four: English sources

1- Federal Research Division, Library of Congress, *Nigeria: A Country Study*, 5th ed., ed. Helen Chapin Metz (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1992).
2- Vanguard Nigeria. "Tinubu Pledges Economic Reforms and Anti-Corruption Agenda." Vanguard, March 2023.
3- Adebayo, Wale. Democracy and Prebendal Politics in Nigeria: From Military Rule to Democratic Transition. London: Routledge, 2022, pp. 45–50.
4- Freedom House،Nigeria Country Report 2023 – Freedom in the World Index، Freedom House.
5- Emmanuel Ikechi Onah, *"Nigeria: A Country Profile," Journal of International Studies* 10 (2014),151.@!1~@@@
6- United Nations Development Programme (UNDP)، Assessment Report on Electoral Governance in Nigeria، UNDP Reports, 2023.
7- National Democratic Institute (NDI) & International Republican Institute (IRI)، Nigeria 2023 International Election Observation Mission: Final Report، Washington, DC: NDI & IRI, 2023.
8- The Carter Center، Preliminary Statement on Nigeria's 2023 Presidential Elections. Atlanta: The Carter Center, 2023.
9- Independent National Electoral Commission (INEC)، *Report on the 2023 General Elections*. Abuja: INEC, 2024.
10-European Union Election Observation Mission (EU EOM)،*Final Report: Nigeria General Elections 2023*، Brussels: European Union, 2023.
11-International Crisis Group (ICG)، Mitigating Violence Risks in Nigeria's 2023 Elections، Africa Report No. 311, 2023.
12-Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), Political Violence and the 2023 Nigerian Election, 2023, available at: https://linksshortcut.com/Mdtfd
13-Fasakin Akinbode, "Nigeria's 2023 Presidential Elections: The Question of Legitimacy for the Tinubu Administration." Journal of African Elections, vol. 22, no. 2, 2023.
14-Adejumobi, Said, "INEC and the Electoral Process," In Governance and Politics in Post-Military Nigeria, edited by Said Adejumobi, Palgrave Macmillan, 2010.
15-Independent National Electoral Commission, *2023 Presidential Election Results,* INEC Nigeria, 2023, https://www.inecelectionresults.ng.
16-Akinsanya, A., Geography of Nigeria, self-published, 1st ed., 2020.
17-National Open University of Nigeria, Geography of Nigeria, National Open University Press, Lagos, 1st ed., 2013
18-Federal Research Division, *Nigeria: A Country Study*, Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1992.
19-United Nations Population Fund

20- (UNFPA), *World Population Dashboard – Nigeria*, based on United Nations Population Division estimates, latest available update

21- Independent National Electoral Commission (INEC). (n.d.). *Election results*. Retrieved February 20, 2026, from https://www.inecnigeria.org/election-results/